إستراتيجية الالتزام بالمواصفة ISO26000 كخطوة التزام بمعايير التنمية المستدامة

دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف

د. مشري حسناء – جامعة سطيف 1

تاريخ الاستلام: 25 / 02 / 2018 تاريخ القبول: 17 / 05 / 2018 تاريخ النشر: 30 / 06 / 2018

ملخص البحث

لقد ارتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمفهوم التنمية المستدامة وما رافقها من مفاهيم جديدة شكلت تحديات جديدة للمؤسسات الاقتصادية، حيث أصبحت تهتم بهذه المفاهيم والممارسات وأصبحت معنية بها وبتطبيقها. ونظرا لآثارها الواسعة وانعكاساتها البليغة المرتبطة بمدى قدرة المؤسسات على مجابهة منافسة المؤسسات العالمية جعل المؤسسات تعرف إقبالا كبيرا وإيجابيا لإدماج هذه المفاهيم ضمن اهتماماتها الإدارية،حيث لم يعد هناك مجال للتأخير والتردد في تبنيها، وقد تم إصدار ا المواصفة ISO26000 من أجل إرساء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وتقديم إرشادات للمؤسسات بشتى أنواعها كآلية تسترشد بها لتبني مسؤوليتها الاجتماعية وكخطوة إلتزام بمعايير الاستدامة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الايزو، التنمية المستدامة

Abstract

The concept of social responsibility has been associated with the concept of sustainable development which lead to a new concepts. new challenges is facing our companies , which have become concerned with these concepts and practices. Due to the effects of wide repercussions associated with the extent of the capacity of companies to compete with global companies making institutions know a great and positive demand for the integration of these concepts within the administrative concerns, where there is no room for delay and hesitation in adopting, and has been issued a standard ISO26000 in order to establish the concepts of social responsibility and provide Guidelines for institutions of all kinds as a mechanism to guide the adoption of social responsibility and commitment to step sustainability criteria.

Keywords: *social responsibility, ISO, sustainable development*

مقدمة

تقوم هيئات المواصفات القومية من مختلف الدول بإعداد المواصفات القياسية الاختيارية مما يضيف قيمة لمختلف أنواع الأعمال التجارية والمواصفات التي يتطلبها السوق من خلال الخبراء القادمين من القطاعات الصناعية والتجارية التي طلبت هذه المواصفات القياسية، وتمثل المواصفات القياسية الدولية إجماعا دوليا حول أحدث ما هو موجود في التكنولوجيا المعينة.

لقد كانت هناك محاولات ومبادرات وبرامج سابقة حول المسؤولية الاجتماعية، ولكن التحدي الأكبر حول كيفية تحويل المبادئ إلى ممارسات وتطبيقها بفاعلية، في حين أن معنى المسؤولية الاجتماعية نفسها قد يختلف من برنامج لآخر، وقد ركزت تلك المبادرات على دور المؤسسات في المسؤولية الاجتماعية، لذلك دأبت المنظمة الدولية للتقييس ISO* International Organisation Standard إلى فرض مجموعة من المقاييس البيئية والاجتماعية عن طريق إصدار المواصفة ISO26000 من أجل إرساء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وتقديم

إرشادات ليس فقط للمؤسسات التجارية ولكن أيضا لكل مؤسسات القطاع العام بشتى أنواعها كآلية تسترشد بها لتبني مسؤوليتها الاجتماعية. المواصفة ISO26000 فهم عالمي للمسؤولية الاجتماعية وما يجب على المؤسسات القيام به للعمل بطريقة مسؤولة اجتماعيا.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم تبني المواصفة "ISO26000" في تطوير نظام المسؤولية الاجتماعية؟ وما هو دور المواصفة في إرساء مبادئ التنمية المستدامة؟ وهل تمتلك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من المواصفات ومعايير الجودة ما يؤهلها لتبني مسؤولياتها الاجتماعية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة

وعليه تنطلق هذه الدراسة من تبني الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تسعى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الالتزام بالمواصفات القياسية تحقيقا لأبعاد التنمية المستدامة وتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية

الفرضية الثانية: المواصفة ISO26000 إستراتيجية تساعد المؤسسات الاقتصادية على تبني المسؤولية الاجتماعية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

أهمية وأهداف الدراسة

تدفع هذه المواصفة الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية لأن تكون أداة لتحقيق التنمية المستدامة وتحافظ على البيئة والمجتمع وأصحاب المصلحة بل وتخدمها، وتضع التنمية كمكون أصيل لها فضلا عن نشر المفاهيم والممارسات الايجابية من خلال البرامج التنموية المختلفة.وعليه استمدت هذه الدراسة أهميتها من:

- المواصفة ISO26000 عبارة عن مواصفة دولية تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والمواضيع والقضايا المرتبطة بها والتي سوف تساعد المؤسسات على العمل بأسلوب مسؤول اجتماعيا والذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة.
- المواصفة ISO26000 هي موجهة في الأساس لمساعدة المؤسسات على تبني مفاهيم التنمية المستدامة؛
- إدماج ومشاركة المؤسسة مع أصحاب المصلحة من أجل إعداد وتجسيد استجابات بصفة مسؤولة وإستراتيجية حول قضايا التنمية المستدامة؛
- تقدم المواصفة ISO26000 توجيهات لجميع المؤسسات بغض النظر عن حجمها أو نشاطها أو موقعها للعمل بأسلوب مسؤول اجتماعيا.

أما أهداف الدراسة فيمكن حصرها في النقاط التالية:

- التعريف بالمواصفة ISO26000 وأهدافها وفوائدها؛

- نشر الوعي بأهمية المواصفة ISO26000 و التحسيس بأهميتها و مكاسبها للمؤسسات؛
- الاسترشاد بالمواصفة لتبني المؤسسات لمسؤولياتها الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة؛
- من الأهداف الرئيسية لمسؤولية المؤسسة اجتماعيا هو المساهمة في التنمية المستدامة، وتشكل المبادئ والممارسات والمواضيع الجوهرية المذكورة في المواصفة ISO26000 الأساس الخاص بالتطبيق العملي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ومساهمتها في التنمية المستدامة، فالقرارات والأنشطة التي تقوم بها مؤسسة مسؤولة اجتماعيا يمكن أن تساهم بشكل مثمر في التنمية المستدامة.

محاور الدراسة

أولا: المعايير والمواصفات القياسية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية

هناك العديد من المعايير المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، وقد طورت إلى أن وصلت إلى ISO 26000 وكلها تعبر عن مداخل لتطبيق المسؤولية الاجتماعية وتحقيقها وهي:

أ: المعيار SAI8000

1. تعريف المنظمة

المنظمة الدولية للمسؤولية الاجتماعية Social Accountability International (SAI) وهي منظمة متعددة الأطراف تضم في عضويتها الاتحادات العمالية والجمعيات والمؤسسات وهي منظمة رائدة في تقديم البرامج التدريبية المتعلقة بتطوير الموردين والتوافق الاجتماعي وتدريب المراجعين، تعمل المنظمة من خلال عدة برامج على مستوى الدول، المؤسسات، المؤسسات والتدريب وتمنح تراخيص اعتماد الهيئات المانحة لشهادة SAI8000.[1]

2. إصدارات المنظمة

المنظمة أو الاتحاد الدولي للمساءلة الاجتماعية هو اتحاد متعدد الأطراف يتناول ما يلي:

- الممارسات العمالية لسلسلة الإمداد؛
- وضع مواصفة قابلية المساءلة الاجتماعية قابلة التدقيق لأماكن العمل؛
- منح تراخيص اعتماد للهيئات المانحة للشهادة SAI8000؛
- إصدار دليل لتطبيق نظام إدارة سلسلة الإمداد المسؤول اجتماعيا؛
- تنظيم مؤتمرات والتدريب الخاص بالقضايا العمالية لسلسلة الإمداد.

3. المواصفة SA8000

وضعت المنظمة مواصفة المسؤولية الاجتماعية تحت مسمى SA8000 تغطي المواصفة مختلف قطاعات الصناعة على المستوى العالمي بغرض تشجيع أفضل الممارسات في مجال العمالة، وتتناول المواصفة 8 معايير من

معايير حقوق العمال طبقا لما تنص عليه منظمة العمل الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل وغيرها من المواثيق الدولية.

4. عناصر المواصفة

تتضمن المواصفة العناصر التالية:

جدول رقم(1): عناصر مواصفة المسؤولية الاجتماعية SA8000

العناصر	ما يجب القيام به
عمالة الأطفال	لن تقوم المؤسسة بدعم استخدام الأطفال
العمالة الجبرية	على جميع الأفراد الحق في تغيير وظائفهم، كما لا يجب على المؤسسة إجبار الأفراد على العمل
السلامة والصحة	لا يجب أن يتعرض الأفراد للخطر أثناء العمل
حرة التعبير	للأفراد الحق في تنظيم أنفسهم داخل العمل، كما أن لهم الحق في التفاوض الجماعي
التمييز	يجب أن تمنح المؤسسة الحق المتساوي في التعيين والترقيات والأجور لكافة الأفراد
الممارسات الانضباطية	يجب على المؤسسة أن لا تتسبب في إيذاء الأفراد وضمان عدم تعرضهم للعقاب البدني
ساعات العمل	العمل الإضافي طوعي ومحدود ويكافئ بأجر تنافسي
الأجور والرواتب	يجب أن يحصل الأفراد على ما يكفي للعيش خلال عملهم الأسبوعي
نظام الإدارة	نظام الإدارة هو مفتاح الإدارة المستمر للتوافق بما فيها الحاجة لانتخاب أو اختيار ممثل للعمال

المصدر: محمد الحسيني، تطوير القدرة التنافسية من خلال المسؤولية الاجتماعية(SA8000)، المركز المصري لمسؤولية المؤسسات، متوفرعلى الموقع الالكتروني:(www.ecrc.org.eg/.../SA8000%20General%20pres(03/04/2013.

جاءت هذه المواصفة من أجل تحديد شروط العمل وتحقيق مستوى معيشة أفضل للعمال ومنع عمل الأطفال خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تسعى إلى تحسن صورتها والتحكم في تكاليفها وتحقيق مصداقية أكثر في عملها.

ب. معيار AA 1000

1. تعريف المنظمة

منظمة القابلية للمساءلة Account Ability هي منظمة عالمية غير هادفة للربح أنشأت سنة 1995 موجودة في كل من لندن، واشنطن، بكين، جنيف، ساوباولو، سان فرانسيسكو، حيث تهدف إلى ترقية الابتكارات والتجديد من أجل التحسيس والتوعية وتثمين التنمية المستدامة، وتعمل هذه المنظمة مع الدول والمؤسسات والمجتمع المدني من أجل الدفع قدما نحو ممارسات أنشطة أعمال مسؤولة اجتماعيا وإرساء مبادئ الحوكمة ومجال عملها الرئيسي هو التأكد من الاستدامة وتقارير المسؤولية الاجتماعية ومشاركة الأطراف المعنية[2].

2. إصدارات المنظمة

من بين أهم إصدارات المنظمة في مجال المسؤولية الاجتماعية نذكر:

- سلسلة مواصفات (AA1000 Series)؛
- مرجع خاص بالشراكة، الحوكمة والمساءلة؛
- مؤشر المنافسة المسؤولة؛
- تقرير تنقيط سنوي يرتب أكبر المؤسسات حسب أدائها الاجتماعي؛
- تقوم بتنظيم منتدى MFA لدراسة العلاقة بين المنافسة على المستوى المحلي وحقوق العمل.

3. المواصفة AA1000

ساهمت هذه المواصفة في تنمية الحوار مع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، وتتعلق أساسا بالإجراءات المتحورة حول المؤسسة والخاصة بجودة المسؤوليات والمراجعات في المستوى الاجتماعي والأخلاقي، وهذه المواصفة موجهة أساسا لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، تتضمن هذه المواصفة ثلاث مواصفات فرعية:

- **AA1000 APS:** مبادئ المساءلة Account Ability Principles (2008) توفر المبادئ العامة للقابلية للمساءلة.
- **AA1000 AS:** معيار الضمان Assurance Standard (2008) توفر المتطلبات اللازمة لإجراءات التأكد من الاستدامة.
- **AA1000 SES:** معيار التزام أصحاب المصلحة Stakeholder Engagement Standard (2011) توفر إطار عمل لإشراك أصحاب المصلحة.

4. مبادئ المواصفة AA1000

تضم المواصفة ثلاث مبادئ هي:

- **مبدأ الإدماج أو المشاركة Inclusivity**

إدماج ومشاركة المؤسسة مع أصحاب المصلحة من أجل إعداد وتجسيد استجابات بصفة مسؤولة وإستراتيجية حول قضايا التنمية المستدامة وقضايا الحوكمة للوصول إلى أحسن النتائج ومعالجة كافة الرهانات

بطريقة مسؤولة. كما ينبغي على المؤسسة أن تكون لها نظرة شاملة على أصحاب المصلحة والتعرف على حاجاتهم وانشغالاتهم وطريقة التزامهم.

- **مبدأ المادية Materiality**

إن التحديات المادية تعني رهان أو تحدي والذي يؤثر على القرارات والأنشطة وأداء المؤسسة وأصحاب المصالح معا.من أجل اتخاذ أحسن القرارات يجب على المؤسسة وأصحاب المصالح أن يتعرفوا على الرهانات المادية المرتبطة بالتنمية المستدامة وذلك من خلال جمع وتحليل كافة المعلومات المالية والغير مالية.

- **مبدأ الاستجابة Respensiveness**

على المؤسسة أن يكون لديها رد فعل سريع بالنسبة للرهانات المفروضة عليها من قبل أصحاب المصالح والتي يكون لها تأثير على أدائها. كما ينبغي على المؤسسة القيام بالاستجابة المناسبة لكافة انشغالات ومطالب أصحاب المصالح والتي تؤثر على المؤسسة في جانب التنمية المستدامة من خلال تجسيد القرارات وأنشطة الأعمال والحوار معهم بطريقة فعالة.

5. تطبيق المواصفة AA1000

يتم تطبيقها عبر مرحلتين:

أ. **التخطيط:** ويضم ثلاث خطوات:

1. وضع الإجراءات التي توضح التزامات المؤسسة وعمليات المراقبة؛
2. تحديد الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة لتحديد العلاقات؛
3. تعريف وتحليل القيم.

ب. **الاعتبارات المأخوذة في الحسبان:** وتضم خمس خطوات:

1. تحديد القضايا المتعلقة بنشاطات وأداء المؤسسة في إطار الجوانب الثلاث: الأداء الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي؛
2. تحديد أهمية العمليات وذلك بتحديد الأماكن الجغرافية والوحدات الوظيفية في إطار التزامها اتجاه الأطراف المتعاملة معها؛
3. تحديد مؤشرات الأداء وتضم المؤشرات المرتبطة بقيم وأهداف المؤسسة والقيم والطموحات المحددة بالتشاور مع كل الأطراف، ومعايير وتوقعات المجتمع؛
4. استقبال المعلومات حول أداءها (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)؛
5. تحليل المعلومات وتحديد الأهداف ووضع مخطط للتحسين.

ج. مواصفات قياسية أخرى تمس جوانب المسؤولية الاجتماعية

هناك مواصفات قياسية أخرى تمس جانب من جوانب المسؤولية الاجتماعية وهي:

1. سلسلة الإيزو 14000 نظم إدارة البيئة: هي مجموعة من المعايير تصف نظام إدارة البيئة تساعد المؤسسات على ممارسة نشاطها في تواز مع احترام احتياجات البيئة والمحافظة عليها، والتزامها بالتطبيق المستمر لهذه المواصفات بحسن علاقة المؤسسة البيئية من حيث الآثار الناتجة عن ممارسة النشاط الاقتصادي.

2. مواصفات إدارة السلامة والصحة المهنية OHSAS18000 Occupational Safety Management Systems هو نظام الإدارة الموحدة يتضمن تفاصيل متطلبات إدارة الصحة والسلامة المهنية لتمكين الجهات المطبقة لذلك النظام من التحكم في المخاطر المتصلة بالصحة والسلامة المهنية وتحسين أدائها.

3. سلسلة مواصفات إدارة أنظمة سلامة الغذاء ISO22000: هو نظام مكون من مجموعة من العناصر تعمل على تأمين سلامة الغذاء في جميع المراحل التي يمر بها على امتداد السلسلة الغذائية حتى استهلاكه، ومعترف به دوليا في مجال سلامة الغذاء.

ثانيا: تعريف المواصفة إيزو 26000 والمزايا التي تقدمها

1. تعريف المواصفة إيزو 26000

هي مواصفة عالمية تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والمواضيع والقضايا المرتبطة بها، كما أنها تتطرق للوسائل التي تمكن المؤسسات من إدخال مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار الإستراتيجيات والآليات والممارسات والعمليات بها. وهي مواصفة اختيارية ولا يعمل بها لأغراض الترخيص والمطابقة أو التشريع أو لإبرام أي عقود لأي صفقات، كما أنها لا تقصد أن تكون من العوائق الجمركية للتجارة أو أن تغير من الوضع القانوني للمؤسسات، ولذلك فإنها لا تكون مستندا قانونيا لأي إجراءات قضائية دفاعا أو اتهاما على أي مستوى محلي أو عالمي أو غيرها[3].

إذن فالإيزو 26000 عبارة عن مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية ومن المزمع استخدامها من قبل جميع المؤسسات في كلا القطاعين العام الخاص في كل من الدول المتقدمة والنامية تلك التي تمر بمرحلة انتقالية وسوف تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسؤول اجتماعيا والذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة[4].

2. المزايا التي تقدمها المواصفة ISO26000

ستقوم إيزو 26000 بدمج الخبرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية -بمعنى- ما هي القضايا التي تحتاج المؤسسة الاهتمام بها من أجل العمل بأسلوب مسؤول اجتماعيا وما هي أفضل الممارسات لتنفيذ المسؤولية الاجتماعية، وستكون إيزو 26000 أداة قوية لمساعدة المؤسسات على الانتقال من النوايا الطيبة إلى الأعمال الطيبة.

تقدم إيزو 26000 توجيهات لجميع المؤسسات بغض النظر عن حجمها أو نشاطها أو موقعها للعمل بأسلوب مسؤول اجتماعيا بتقديم إرشادات بخصوص[5]:

1).المفاهيم والمصطلحات والتعريفات المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية؛

2).خلفية واتجاهات وخصائص المسؤولية الاجتماعية؛

3). المبادئ والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛

4).المواضيع والقضايا الأساسية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية؛

5).دمج وتنفيذ وتعزيز السلوك المسؤول اجتماعيا في المؤسسة بأسرها من خلال سياساتها وممارستها ضمن مجال نفوذها؛

6).تحديد أصحاب المصلحة والتعامل معهم؛

7).تبادل الالتزامات والأداء والمعلومات الأخرى المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

ثالثا: إعداد المواصفة إيزو 26000

تتمثل ظروف عمل الإيزو بشأن المسؤولية الاجتماعية في الإدراك العام بأن المسؤولية الاجتماعية أمر جوهري في بقاء واستمرار أية مؤسسة، وقد تم التعبير عن هذا الإدراك في عام 1992 عند انعقاد قمة الأرض الخاصة بالبيئة في ريو دي جانيرو وفي عام 2002 عند انعقاد القمة العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة في جنوب إفريقيا[6].

1. لجنة سياسة المستهلك التابعة لمنظمة الإيزو

في أفريل 2001 طلب مجلس إدارة الإيزو من لجنة الكوبولكو Copolco -لجنة سياسة المستهلك- أن تبحث في مدى قيام الإيزو بإعداد مواصفات قياسية دولية في مجال المسؤولية الاجتماعية، وقد قررت اللجنة في ماي 2001 أن تمضي قدما، وفي جوان 2002 خلصت اللجنة على أن الإيزو من منظور المستهلك قادرة على إعداد المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية لذا فقد قدمت اللجنة توصية لمجلس إدارة الإيزو لتفعيل قيامها بإنشاء مجموعة استشارية تتألف من الأطراف المعنية الرئيسية لتقوم بالمزيد من البحث في هذا الموضوع[7].

2. مجموعة الإيزو الاستشارية حول المسؤولية الاجتماعية

في بداية عام 2003 قامت منظمة الإيزو بتكوين مجموعة استشارية إستراتيجية لتختص بالمسؤولية الاجتماعية بهدف المساعدة في تقرير ما إذا كانت مشاركة الإيزو في مجال المسؤولية الاجتماعية قد تضيف قيمة للمبادرات والبرامج القائمة بالفعل، وقد اشتملت المجموعة على ممثلين من كل أنحاء العالم ممن يمثلون قطاعا عريضا من اهتمامات الأطراف المعينة قد تشتمل على المؤسسات التجارية والحكومية والبيئية والعمال والمستهلكين إلى جانب المؤسسات غير الحكومية. وبعد أكثر من 18 شهرا من المناقشات المكثفة أعدت المجموعة تقريرا شاملا يتضمن إطلالة عامة على المبادرات العالمية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وعلى بعض القضايا المحددة التي يجب على الإيزو أن تضعها في الاعتبار، وخلصت المجموعة إلى أن منظمة الإيزو يجب أن تمضي قدما في عملها بشأن المسؤولية الاجتماعية بشرط الالتزام بمجموعة من التوصيات الهامة. وكانت أعمال

المجموعة الإستراتيجية الاستشارية هي المحور الرئيسي في إحدى مؤتمرات الإيزو الدولية التي تم عقدها حول المسؤولية الاجتماعية. وفي جانفي 2005 صوت 37 عضوا في الإيزو على اقتراح لإعداد مواصفة قياسية جديدة حول المسؤولية الاجتماعية الذي يعد الوثيقة الأساسية لتقديم الخطوط الإرشادية الرئيسية لإعداد المواصفة، وقد حصل هذا الاقتراح على أغلبية كافية ضمنت 32 دولة، وقد أعربت هذه الدول عن استعدادها للمشاركة في إعداد مواصفة قياسية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وقدتم إعداد خطة عمل سارت عليها المنظمة تتمثل[8]:

- مسودة عمل أولي تم الانتهاء منها في مارس 2006؛
- مسودة المواصفة القياسية الدولية ISO 26000 في نوفمبر- ديسمبر2007؛
- مسودة نهائية للمواصفة القياسية الدولية في سبتمبر 2008؛
- إصدار المواصفة القياسية الدولية في ديسمبر 2008.

وعقب 6سنوات من العمل لأصحاب المصلحة مع عمل أكثر من 400 خبير من 80 بلد من جميع قطاعات المجتمع و60 خبير من 34 منظمة اتصال بالشراكة بين البلدان المتقدمة والنامية ثم إعداد مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية والميثاق العالمي ومنظمة التعاون والتنمية وتم التصويت على المسودة النهائية وجهزت الإيزو 26000 في ديسمبر 2008[9]. ويتضح أن توجه الإيزو نحو إعداد المواصفة تم بشكل مدروس وبمشاركة دولية مما يكسبها شرعية واعتمادا.

رابعا : فوائد وأهداف المواصفة ISO26000

1. فوائد المواصفة ISO26000

المنظمة العالمية للتقييس عند إعدادها للمواصفة فإنها ترجو منها تصور واقع وأداء المؤسسات عند أخذها بمفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي يمكن أن يؤثر على:

- الميزة التنافسية؛
- السمعة الطيبة؛
- القدرة على جذب وإبقاء العاملين أو الأعضاء والزبائن والعملاء؛
- الحفاظ معنويات الموظفين والتزامهم وإنتاجيتهم؛
- رأي المالكين والمستثمرين وكذلك الجهات الراعية لنشاطاتها والمجتمع المحلي؛
- علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى، الحكومات، وسائل الإعلام والصحافة، مورديها، عملائها والمجتمع .

2.أهداف مواصفة المسؤولية الاجتماعية ISO26000 في المؤسسات الاقتصادية:[10]

تتمثل أهداف المواصفة ISO26000 فيما يلي:

أ.على مستوى أداء المؤسسات تجاه المجتمع

- مساعدة المؤسسات في مخاطبة مسؤولياتها الاجتماعية، و في نفس الوقت احترام الاختلافات الثقافية الاجتماعية و البيئية و القانونية و ظروف التنمية الاقتصادية؛
- توفير التوجيهات العملية التي تجعل من المسؤولية الاجتماعية قابلة للتطبيق و الممارسة العملية، تعزيز مصداقية التقارير المعدة من أجل عرض تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية؛
- التوافق مع الاتفاقات و المبادرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية و التحسيس بأهميتها و مكاسبها للشركات؛
- العمل المشترك على المستوى الدولي في حقل المسؤولية الاجتماعية و توحيد ممارساتها ليسهل تقييمها بشكل متماثل في الدول المختلفة.

ب. على مستوى الأداء البيئي و الدور التنموي

- جعل من الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة، و الحفاظ على الإنسان و الحيوان و البيئة، و الاعتماد على القوانين المنظمة لذلك مثل : حقوق الإنسان و قوانين حماية البيئة؛
- اعتبار كل قضايا التنمية كمكون أصيل لمواصفة المسؤولية الاجتماعية؛
- نشر مفاهيم و ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال دمجها في البرامج التنموية و التعليمية و التثقيفية و برامج البحث العلمي في الجامعات.

ج. على مستوى علاقة المؤسسات بأصحاب المصلحة

- تحسين العلاقة بين المؤسسة و باقي أصحاب المصلحة المتعاونين معها، و ذلك من خلال خلق حوار بين مشترك بين الطرفين موضوعه عن أهمية تحقيق المنافع المتبادلة؛
- الالتزام بحقوق كل من العاملين و المستهلكين و الموردين، و تحسنها بشكل مستمر، في سبيل أن تتحسن الذهنية تجاه المؤسسة، و تتكاتف جهود كل الأطراف لتحقيق المصلحة العامة؛
- عدم إهمال حق المجتمع في استفادته من مزايا تمنحها المؤسسة الاقتصادية الصناعية، مثل عدالة التوظيف، و منح المساعدات و الهبات لمنظمات المجتمع المدني، و المساهمة في تحقيق التنمية بكافة أشكالها؛
- تحمل تبعات النشاطات الصناعية على البيئة، فان كانت نشاطات ملوثة يجب التخفيف من حدة التلوث، مع محاولة تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على البيئة و تفاديه.

خامسا: مبادئ المواصفة ISO26000

المواصفة ISO26000 هي موجهة في الأساس لمساعدة المؤسسات على تبني مفاهيم التنمية المستدامة وتشجيعهم على تجاوز الواجبات القانونية التي تتعرض لها كل المؤسسات[11]، وترتكز المواصفة على عدد من المبادئ هي:

- احترام القانون؛ احترام المبادئ والتوجيهات المعترف بها دوليا؛ الاعتراف بأصحاب المصلحة واهتماماتهم؛

- المساءلة؛ الشفافية؛ التنمية المستدامة؛ السلوك الأخلاقي؛ المنهج الحذر واحترام حقوق الإنسان الأساسية والتنوع.

سادسا: هيكل المواصفة

تندرج المواصفة إيزو 26000 ضمن مجموعة عناصر تتضمن مقدمة وسبعة بنود، كما تحتوي على ملاحق إرشادية عند الحاجة إليها A وB وتختتم ببيان خاص بالمراجع المتصلة بالموضوع ونلخص هذه العناصر في الجدول التالي:

جدول رقم(2): هيكل المواصفة ISO26000

اسم البند	رقم البند	وصف وشرح محتوى البند
المقدمة		▪ تعرض معلومات عن محتوى المواصفة القياسية الإرشادية والأسباب التي تدعو لإعدادها
النطاق (مجال التطبيق)	البند 1	▪ هو دليل لكل المؤسسات بشتى الأنواع لصرف النظر عن حجمها وموقعها، حيث يقوم بتعريف موضوع المواصفة القياسية الإرشادية ومدى تغطيتها وحدود قابليتها للتطبيق
المصطلحات	البند 2	▪ تحديد وإعطاء تعريف للمفاهيم الأساسية من أجل فهم المسؤولية الاجتماعية وتطبيق المواصفة
فهم المسؤولية الاجتماعية	البند 3	▪ يقوم بوصف العوامل والشروط التي لها أثر على تطور المسؤولية الاجتماعية ▪ تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية وكيفية تطبيقها ▪ يحتوي على الخطوط الإرشادية من أجل تطبيق المواصفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مبادئ المسؤولية الاجتماعية	البند 4	▪ يحدد ويشرح مبادئ المسؤولية الاجتماعية
ممارسات المسؤولية الاجتماعية	البند 5	▪ التعرف على المسؤولية الاجتماعية ▪ التعرف على أصحاب المصلحة ومشاركتهم ▪ يعطي الخطوط الإرشادية حول العلاقة بين المؤسسة، أصحاب المصلحة والمجتمع
المواضيع الأساسية للمسؤولية الاجتماعية	البند 6	▪ شرح المواضيع الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وهي: حقوق الإنسان، ممارسات العمل، البيئة، ممارسات التشغيل العادلة، قضايا المستهلك، مشاركة المجتمع وتنميته، ومختلف الإجراءات والتوقعات ذات الصلة
دمج المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة	البند 7	▪ يعطي الخطوط الإرشادية حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية وهذا يتضمن: ◆ خطوط إرشادية تتعلق بفهم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ◆ خطوط إرشادية تتعلق بدمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ◆ خطوط إرشادية تتعلق بسياسة الاتصال ذات الصلة بالمسؤولة الاجتماعية ◆ خطوط إرشادية تتعلق بتحسين مصداقية المؤسسة تجاه المسؤولية الاجتماعية ◆ خطوط إرشادية تتعلق بتحسين الأداء وتقييم أهمية المبادرات الطوعية للمسؤولية الاجتماعية

أمثلة للأدوات والمبادرات التطوعية للمسؤولية الاجتماعية	الملحق A	▪ يقدم أمثلة للأدوات والمبادرات التطوعية للمسؤولية الاجتماعية التي تعالج جانب واحد أو أكثر من المواضيع الأساسية أو دمج المسؤولية الاجتماعية في جميع أنحاء المؤسسة
الاختصارات	الملحق B	▪ يقدم اختصارات المصطلحات المستعملة في الإيزو 26000
المراجع		▪ بيان المراجع المتصلة بالموضوع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Découvrir ISO 26000, Architecture d'ISO26000, p5, on the web site : www. Iso. org

سابعا :مواضيع وقضايا المسؤولية الاجتماعية حسب المواصفة ISO26000

يوضح الجدول الموالي مواضيع وقضايا المسؤولية الاجتماعية التي تضمنتها المواصفة والموجودة في البند السادس:

جدول رقم(3): مواضيع وقضايا المسؤولية الاجتماعية التي تضمنتها مواصفة الإيزو 26000

المواضيع الأساسية	القضايا (تناولها في البند الفرعي)
حوكمة المؤسسات	(6.2)
حقوق الإنسان (6.3)	▪ العناية الواجبة (6.3.3)؛ ▪ حقوق الإنسان وحالات الخطر (6.3.4)؛ ▪ تجنب التواطؤ (6.3.5)؛ ▪ حل المظالم (6.3.6)؛ ▪ التمييز والفئات الضعيفة (6.3.7)؛ ▪ الحقوق المدنية والسياسية (6.3.8)؛ ▪ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (6.3.9)؛ ▪ المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (6.3.10).
ممارسات العمل (6.4)	▪ التوظيف وعلاقات العمل (6.4.3)؛ ▪ شروط العمل والحماية الاجتماعية (6.4.4)؛ ▪ الحوار الاجتماعي (6.4.5)؛ ▪ الصحة والسلامة في العمل (6.4.6)؛ ▪ التنمية البشرية والتدريب في مكان العمل (6.4.7).
المحيط (6.5)	▪ منع التلوث (6.5.3)؛ ▪ الاستخدام المستدام للموارد (6.5.4)؛ ▪ التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف (6.5.5)؛ ▪ حماية البيئة والتنوع البيولوجي واستعادة المواطن الطبيعية (6.5.6).

المصدر: بحوصي مجذوب، بخوش مديحة، دور مواصفة الإيزو 26000 في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث، منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012، ص 6،7 بالاعتماد على:

ISO, Disvovering ISO26000, p 6,7 on the web site www . iso. Org

ثامنا: الاسترشاد بالمواصفة لتبني المؤسسات لمسؤولياتها الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

الرسم الموالي يوضح نظرة عامة حول مكونات المواصفة إيزو 26000 ويهدف إلى مساعدة المؤسسات على فهم العلاقة بين البنود المتعددة للمواصفة من أجل الانتقال من النوايا الطيبة إلى الأعمال الطيبة المسؤولة اجتماعيا والتي تقود إلى تعظيم مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة.

شكل رقم(01): لمحة تخطيطية عامة عن الإيزو 26000

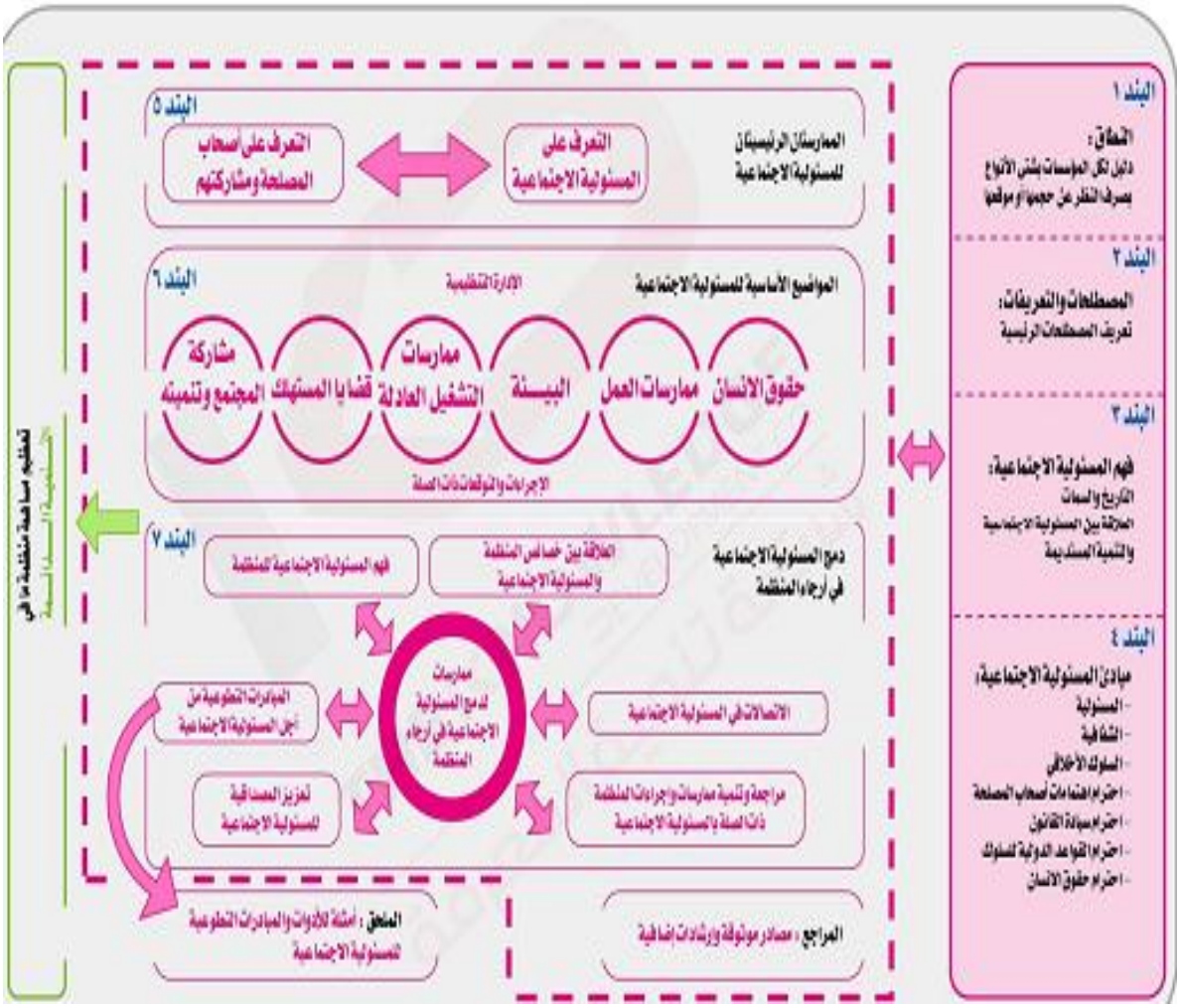

المصدر: محسن بن نايف، مرجع سابق، على الموقع:.www. KL-dev. Com. Aout 2012

بالتنمية المستدامة سنوضح ذلك فيما يلي:

1. الاسترشاد بالمواصفة لتبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية

تستطيع المؤسسة تطبيق والاستفادة من المواصفة بعد النظر في خصائص المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها مع التنمية المستدامة (البند3) لذا عليها استعراض مبادئ المسؤولية الاجتماعية (البند 4)، ولممارسة المسؤولية الاجتماعية يتوجب على المؤسسة احترام وتطبيق هذه المبادئ جنبا إلى جنب مع المبادئ المحددة في كل مادة أساسية (البند 6).

وقبل تحليل المواضيع والقضايا الأساسية للمسؤولية الاجتماعية فضلا عن كل ما يتصل بها من إجراءات وتوقعات (البند 6)، ينبغي على المؤسسة النظر في نوعين من الممارسات المسؤولة اجتماعيا، هما:

- تحديد المسؤولية الاجتماعية ضمن دائرة نفوذها؛
- تحديد، والتعرف على أصحاب المصلحة وعلاقتهم مع المؤسسة والمجتمع (البند 5).

بعد أن يتم فهم المبادئ، والمواضيع والقضايا الأساسية ذات الصلة فإنه يتم تحديد المسؤولية الاجتماعية خلال قراراتها وأنشطتها، وذلك باستخدام توجهات البند 7، حيث يتطلب الأمر جعل المسؤولية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من سياستها، وثقافتها التنظيمية إستراتيجياتها وعملياتها وبناء الكفاءة والاتصالات الداخلية والخارجية بشأن المسؤولية الاجتماعية، والقيام وبشكل منتظم بمراجعة هذه الممارسات والإجراءات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. كما أن مزيد من التوجيه بشأن المواضيع الجوهرية وتكامل ممارسات المسؤولية الاجتماعية متاح من مصادر موثوقة (المراجع) ومن خلال محاولة المؤسسة لدمج المسؤولية الاجتماعية في أرجاء المنظمة فإنها تسترشد بالمبادرات التطوعية من خلال الاطلاع على الأمثلة الموجودة بـ(الملاحق).

وفي الأخير من شأن المؤسسة التي تتبع خطوات ومبادئ المواصفة أن تعظم مساهمتها في التنمية المستدامة.

2. علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة

على الرغم من أن العديد من الأشخاص يستعملون مصطلحي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة على نحو تبادلي وعلى الرغم من أن هناك علاقة وثيقة بين المصطلحين، إلا أن لكل منهما مفهوم يختلف عن الآخر[12].

التنمية المستدامة: هو مفهوم متفق عليه على نطاق واسع وهو هدف إرشادي حاز على مزيد من الاعتراف الدولي بعد إصدار التقرير الخاص باللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية 1987: "مستقبلنا المشترك"[13] وتهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات المجتمع من خلال العيش في الحدود البيئية للكوكب دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية وتلبيتها، وللتنمية المستدامة ثلاث أبعاد - اقتصادية واجتماعية وبيئية- التي تربطهم ببعضهم علاقات متبادلة، على سبيل المثال: يتطلب الحد من الفقر كلا من حماية البيئة والعدالة الاجتماعية.

ولقد أكدت العديد من المنتديات الدولية على أهمية هذه الأهداف منذ عام 1987 وذلك مثل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في عام 1992 والقمة العالمية حول التنمية المستدامة في عام 2002.

المسؤولية الاجتماعية: تركز على المؤسسات وتهتم بمسؤوليات المؤسسة تجاه المجتمع والبيئة، وهي ترتبط بشكل وثيق بالتنمية المستدامة. ولأن التنمية المستدامة تتناول الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة بين كل الناس فإنه يمكن استخدامها كوسيلة لاختصار التوقعات الأكبر للمجتمع التي تحتاج لأخذها في الاعتبار من قبل المؤسسة التي تسعى للقيام بعملها بطريقة مسؤولة، وعلى ذلك فإنه من الأهداف الرئيسية لمسؤولية المؤسسة اجتماعيا هو المساهمة في التنمية المستدامة، وتشكل المبادئ والممارسات والمواضيع الجوهرية المذكورة في المواصفة ISO26000 الأساس الخاص بالتطبيق العملي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ومساهمتها في

التنمية المستدامة، فالقرارات والأنشطة التي تقوم بها مؤسسة مسؤولة اجتماعيا يمكن أن تساهم بشكل مثمر في التنمية المستدامة.

وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستدامة للمجتمع ككل وكوكب الأرض، وهي لا تهتم باستدامة أو قابلية أي مؤسسة معينة للتطبيق بصفة مستمرة، فاستدامة المؤسسة الفردية قد تتوافق أو لا تتوافق مع استدامة المجتمع ككل حيث أن هذه الاستدامة تنتج عن تناول السمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على نحو متكامل، فالاستهلاك المستدام واستخدام الموارد المستدامة ومصادر الكسب والمعيشة المستدامة تتعلق جميعها باستدامة المجتمع ككل.

الجدول التالي يوضح العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

جدول رقم(4): المسؤولية الاجتماعية ضمن مشروع التنمية المستدامة

	المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة
المجتمع	ازدواجية بناءة
	العدالة بين الأجيال
	طرق جديدة في التنظيم والمشاركة الديمقراطية
المؤسسة	المسؤولية الكلية
	"نموذج تسييري" مدمج
	أداء كلي متوازن
	المشاركة

Source : Anne Cathrine, "les systèmes de contrôle d'une stratégie de responsabilité societale, les cas lafarge et danone", Thèse en sciences de gestion, Non publié, université Paris, Dauphine (Edogest), Paris, doctorat France, Décembre 2008, p188.

يؤكد الشكل السابق أن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد: البعد الاقتصادي، البيئي والاجتماعي، ويظهر البعد الاجتماعي كبعد جديد لقياس مستوى التنمية من خلال زيادة كمية الإنتاج وضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، ولأن التنمية المستدامة تتناول الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية فتعتبر المسؤولية الاجتماعية جزءا منها باعتبار أن هذه الأخيرة تهتم بمسؤوليات المؤسسة تجاه المجتمع والبيئة إلى جانب مسؤولياتها الاقتصادية، ومن أهدافها الرئيسية المساهمة في التنمية المستدامة.

ويمكن توضيح اندماج الأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(02): مفهوم المسؤولية الاجتماعية المدمجة

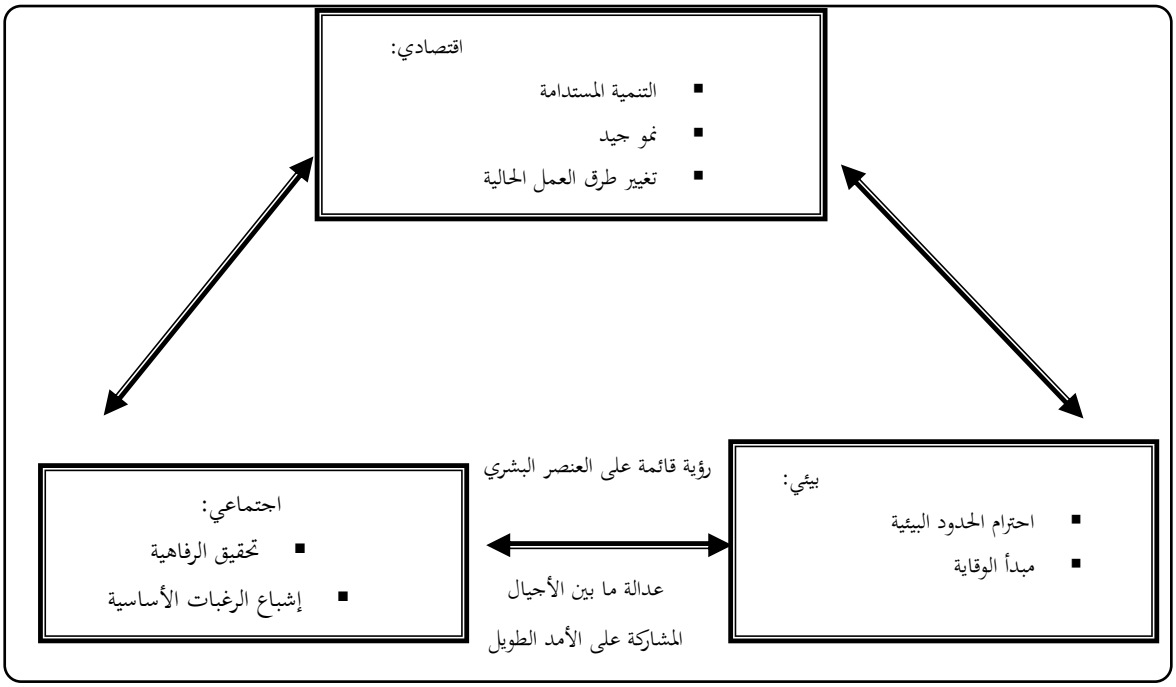

Source : Anne Cathrine, op.cit, p 108.

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية المدمجة أيضا لديها ثلاثة أبعاد: البعد الاقتصادي والذي يضمن تحقيق عائد اقتصاديا مرضيا، والبعد الاجتماعي الذي يهتم بتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية لأفراد المجتمع عموما، أما البعد البيئي فيهتم باستدامة الموارد الطبيعية عن طريق الترشيد في استخدامها وإصلاح الضرر الذي لحق بها، والفرق بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة هو أن المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى استدامة المؤسسة أما التنمية المستدامة فتهدف إلى استدامة المجتمع ككل وكوكب الأرض.

3.أسباب تبني مفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية

لقد ارتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمفهوم التنمية المستدامة وما رافقها من مفاهيم جديدة شكلت تحديات جديدة للمؤسسات الاقتصادية، حيث أصبحت تهتم بهذه المفاهيم وأصبحت معنية بها وبتطبيقها ونظرا لآثارها الواسعة وانعكاساتها البليغة المرتبطة بمدى قدرة المؤسسات على مجابهة منافسة المؤسسات العالمية مما جعل المؤسسات تعرف إقبالا كبيرا وإيجابيا لإدماج هذه المفاهيم ضمن اهتماماتها الإدارية حيث لم يعد هناك مجال للتأخير والتردد في تبنيها وذلك للأسباب التالية:[14]

- **مراعاة حماية البيئة و عدم الإضرار بها :**

تعتبر الصناعة المستخدم الرئيس للموارد الطبيعية، لذلك فهي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في انتشار ظاهرة التلوث، تتفاقم هذه الظاهرة كثيرا كلما أهملت الشركات الصناعية تحمل تبعات نشاطاتها التي تؤدي إلى تلويث البيئة، و كلما غاب الوعي البيئي لدى هذه الشركات، لذلك فإن الواقع الاقتصادي مليء بالأمثلة الحية

للعديد من الشركات الصناعية التي تسببت في تلويث البيئة، لن يكون آخرها التسرب النفطي الذي حصل في خليج المكسيك في عام 2010 و الصادر عن نشاطات شركة (BP) النفطية العالمية.

و لا شك أن أجندة حماية البيئة و الحفاظ عليها، و تبني سياسات الإدارة البيئية في الشركات الصناعية ما كان لها أن تظهر لولا تزايد ضغوطات المنظمات غير الحكومية في هذا الإطار، و فرض القوانين المالية و الدولية التي تحفظ للبيئة سلامتها.

- **ظهور معايير الجودة التي تتعلق بالمنتجات الصناعية:**

يشهد القطاع الصناعي ثورة حقيقية في التطوير و التصميم و الإنتاج و استعمال التكنولوجيات الحديثة، هذه الثورة هي نتيجة حتمية لازدياد حدة المنافسة بين الشركات الصناعية في سبيل الظفر بإرضاء المستهلكين، ذلك أن رضا المستهلك هو السبيل الوحيد لاستمرار هذه الشركات، لذلك فإن مراعاة جودة المنتجات في هذه الشركات أصبح أولوية لا خيارا، و أصبحت مطالبة بتبني التوجهات السليمة في سبيل تحقيق هذه الجودة، و يتم ذلك بسائل مختلفة، منها: إتباع إدارة الجودة الشاملة، أو مواصفات الجودة الدولية مثل مواصفات الايزو أو تبني معايير و مواصفات محلية.

- **الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة و دمج مفهوم الصناعة الخضراء في السياسات التصنيعية للدول:**

تحتاج التنمية المستدامة إدارة كفوءة و أخلاقية للموارد والثروات الطبيعية واستخدام أساليب تقنية نظيفة بيئيا ومقبولة اقتصاديا واجتماعيا، مع ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها، كل ذلك يعدل من مسار التنمية الصناعية و يعزز من استدامتها، و تعمل اليوم العديد من الدول على تضمين هذه المتطلبات في الاستراتيجيات والخطط الصناعية، ودمج قضايا الصناعات الخضراء والإنتاج الأنظف في صلب السياسات الصناعية.

- **الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية و تحقيق التنمية الاجتماعية:**

ترسخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في أول ظهور له في الدول الصناعية الكبرى التي تحتضن كبريات الشركات الصناعية العملاقة التي توظف عشرات الآلاف من العاملين، وتستهلك كميات هائلة من المواد الأولية، وتؤثر تأثيرا مباشرا على البيئة وعلى حياة المجتمعات التي تعمل فيها.

ولقد زاد الاهتمام بالأداء البيئي و الاجتماعي لهذه الشركات الصناعية بعد وقوع بعض الحوادث المدمرة للبيئة والبشرية، فمن العدل أن تساهم هذه الشركات بجزء من أرباحها لتطوير حياة العاملين وأسرهم، بل وتنمية المجتمعات التي تمارس نشاطها فيها، من خلال تبني برامج المسؤولية الاجتماعية.

و تستمد هذه الشركات الصناعية واجباتها تجاه المجتمع انطلاقا من القوة الاقتصادية التي تتمتع بها، و إمكاناتها المادية و البشرية و المالية الكبيرة التي تمكنها من لعب دورها الاجتماعي و الاقتصادي على أكمل وجه.

تاسعا: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف

1. عينة الدراسة

لكي يتم إثبات أو نفي الفرضيات التي على أساسها تم بناء الدراسة قمنا بدراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، وشملت الدراسة 35 مؤسسة اقتصادية منها21 مؤسسة صناعية و 09 مؤسسات خدمية و 05 مؤسسة تجارية .وقد تم الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الاستمارات الموزعة على المؤسسات. وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One sample T test لتحليل فقرات الاستمارة.

2. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تسعى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الالتزام بالمواصفات القياسية تحقيقا لأبعاد التنمية المستدامة وتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية

أ. توزيع أفراد العينة حسب شهادات المطابقة المتحصل عليها

تعتبر المواصفات و المعايير القياسية و أنظمة ضبط الجودة مرتكزا أساسيا في التنمية الصناعية و الاقتصادية للمجتمع، كما "ترجع أهمية تطبيق معايير الجودة العالمية إلى أنها تساعد على نفاذ المنتجات إلى الأسواق العالمية، و يعني تطبيق هذه المعايير بالنسبة إلى المشترين: الثقة، للارتقاء بالشركات إلى المستوى الدولي لإنتاج بضائع بجودة مقبولة، و في الجزائر ما يزال القطاع الصناعي يعاني من مشكلة في تدني مستوى جودة المنتجات المصنعة محليا"[15]، و ذلك على الرغم من حصول عدد من المؤسسات الصناعية على بعض معايير الجودة العالمية (مثل إيزو 9000) (و إيزو 14000) إلا أن عددها يبقى قليل.

وهو ما تأكده نتائج الدراسة، نوضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب شهادات المطابقة

شهادات المطابقة	التكرار	النسبة
TEDJ	01	% 2.90
ISO 9001	07	% 20.0
ISO14001+ISO 9001	01	% 2.90
ISO 9001+TEDJ	04	% 11.4
OHSAS18001+ ISO14001 +ISO 9001	02	% 5.70

ISO14001 TEDJ+OHSAS18001+ISO 9001	01	% 2.90
26000ISO	00	% 00
لا تملك شهادات	19	% 54.3
المجموع	35	% 100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تفريغ بيانات الاستمارة

- إن المعايير والمواصفات القياسية الأساسية التي تسمح بإدماج مفهوم المسؤولية الاجتماعية في إدارة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية هي: ISO 9001، ISO 14001 ، ISO 22000، ISO 26000 ، SASHO 18001، AS8000، [16] TEDJتاج ،ويظهر الجدول رقم (05) أن 19 مؤسسة أي ما نسبته 54.3 %من المؤسسات لا تمتلك هذه الشهادات، وهذا ما يدل عدم تقيد هذه المؤسسات بالالتزام بآليات ونظم وأساليب لمتابعة وتطوير الأداء الاجتماعي والبيئي خاصة أن هذه المؤسسات تجهل تماما بنود ومحتوى هذه المواصفات مما يكون سببا في تأخر تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة، أما بالنسبة للمؤسسات التي تمتلك هذه المواصفات فغالبيتها تمتلك المواصفةISO 9001 حيث هناك 07 مؤسسات تمتلك هذه الشهادة أي ما نسبته 20 %، وهناك أربع مؤسسات تمتلك هذه الشهادة إضافة إلى شهادة المطابقة الجزائرية (TEDJتاج) أي ما نسبته 11.4 %، في حين تمتلك هذه الشهادة لوحدها مؤسسة واحدة أي ما نسبته 2.90 %، واجتهدت مؤسسات أخرى في الحصول على أكثر من شهادة مطابقة حيث تمتلك مؤسسة واحدة ISO 9001 +ISO 14001 أي ما نسبته 2.90 %،وتمتلك مؤسستين ISO 9001 + ISO 14001 + SASHO 18001 أي ما نسبته 5.7 %، ومؤسسة واحدة تمتلك هذه الشهادات الأخيرة إضافة إلى شهادة المطابقة (تاج) أي ما نسبته 2.90 %. أما المواصفة ISO 26000 فنجد عدم امتلاكها من طرف أي مؤسسة من المؤسسات محل الدراسة، ومعظم المسؤولين لا يدركون تماما أدنى فكرة سواء عن المواصفة بحد ذاتها أو عن أهميتها و كيفية تبنيها.

من خلال دراستنا تبين أن المواصفات التي تهتم بها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هي تلك الموجهة لتحسين الأداء الإنتاجي بشكل رئيسي، في حين يقل الاهتمام بالمواصفات المتعلقة بالأداء البيئي، بينما يعد من النادر الاهتمام بالمواصفات و المعايير الدولية التي تهتم بالأداء الاجتماعي، في حين أن العمل المستدام للمؤسسات لا يعني فقط تقديم المنتجات والخدمات التي ترضي العملاء دون المساس بالبيئة، ولكن أيضا يعني العمل بطريقة مسئولة اجتماعيا.

ب. توزيع أفراد العينة حسب شهادات المطابقة في طور الحصول عليها

بغية معرفة سعي المؤسسات نحو الحصول على معايير ومواصفات جودة أخرى تعزز من تبني المسؤولية الاجتماعية وتحقق أبعاد التنمية المستدامة أردنا أن نعرف آفاقها في الحصول عليها فكانت النتائج كما يوضح الجدول الموالي:

جدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب شهادات المطابقة في طور الحصول

شهادات المطابقة في طور الحصول عليها	التكرار	النسبة
TEDJ	01	% 2.9
ISO 9001	01	%2.9
لا توجد	33	%94.3
المجموع	35	% 100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تفريغ بيانات الاستمارة

تأكد نتائج هذا الجدول النتائج السابقة في عدم سعي المؤسسات نحو تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة حيث أن 33 مؤسسة أي ما نسبته 94.3% أبدت أنها لا ترغب في الحصول على شهادات مطابقة أخرى، في حين وجدت مؤسسة واحدة ترغب في الحصول على شهادة تاج أي ما نسبته 2.9%، ومؤسسة أخرى ترغب في الحصول علىISO9001 أي ما نسبته 2.9%.

الفرضية الثانية: المواصفة ISO26000 إستراتيجية تساعد المؤسسات الاقتصادية على تبني المسؤولية الاجتماعية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في الجدول رقم (07) أن المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بإدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية (8،6،4،1) يساوي (4.09) والوزن النسبي يساوي (81.8%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، وقيمة t المحسوبة تساوي (7.235) وهي أكبر من قيمة t الجدولية وتساوي (2.03)، ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يدل أن معظم أفراد العينة لديهم إدراك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع. وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة مما يدل على أن المؤسسات عينة الدراسة تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتعتبره جزء من ثقافتها، وذلك يعطي مؤشرا إيجابيا نحو إدراك المسؤولية الاجتماعية في العديد من المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، وبالتالي قدرة ودافعية أكبر نحو تبني مواصفة المسؤولية الاجتماعية.

أما فيما يخص الفقرات المتعلقة بوجوب تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية وهي الفقرات (10،7،5،3،2) فيلاحظ وجود تباين آراء أفراد العينة حيث كان مستوى الدلالة (0.061) وهو أكبر من (0.05) و المتوسط الحسابي يقدر بـ(1.88) والوزن النسبي يساوي (37.6%) وهو أقل من الوزن النسبي المحايد (60%)، وقيمة t المحسوبة تساوي (-3.522) وهي أقل من قيمة t الجدولية (-2.03) وبالتالي يوجد نوع من الحياد والتردد تجاه وجوب تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث أنها تمارس فقط اختياريا وعدم وجود تطبيق كامل للمفهوم باستثناء بعض الممارسات.

أما عن كيفية ممارسة المسؤولية الاجتماعية فقد حددت الفقرة(09) أن هناك ممارسة للمسؤولية الاجتماعية لكن من خلال جهود عشوائية تفتقر إلى التخطيط والتنظيم وتحديد الأهداف حيث يتبين أن الوسط الحسابي لهذه الفقرة يقدر بـ(4.91) والوزن النسبي يساوي (98.2%)، ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، وقيمة t المحسوبة تساوي (9.873) وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.03)، وهذا يشير إلى أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية تتم من خلال جهود عشوائية تفتقر إلى التخطيط والتنظيم وتحديد الأهداف، وهذا ما يأكد أهمية وضع مواصفة أو مؤشر للمسؤولية الاجتماعية يكون بمثابة مرجع للمؤسسات في تطبيق مسؤولياتها الاجتماعية.

وبصفة عامة هناك إدراك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.07) وبنسبة موافقة على مضمون الفقرات تساوي (61.4%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، ومستوى الدلالة يساوي (0.002) وهو أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة t المحسوبة تساوي (5.359) وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.03) كما أن الانحراف المعياري بلغ 0.4496 مما يدل على تقارب الإجابات وأنها تتمحور حول الوسط الحسابي. إلا أن تبنيها يبقى دون المستوى المطلوب فهي تمارس فقط من خلال جهود عشوائية تفتقر إلى التخطيط والتنظيم وتحديد الأهداف، وهذا ما يستدعي إلى ضرورة تبني مواصفة المسؤولية الاجتماعية ISO26000 لمساعدة المؤسسات على تطوير نظام المسؤولية الاجتماعية. وهو ما يأكد الدور الذي تلعبه المواصفة كأداة مساعدة على نشر المفاهيم والممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية، كما تدفع هذه الممارسات أن تكون أداة لتحقيق التنمية المستدامة حيث تضع التنمية كمكون أصيل لها من خلال البرامج التنموية المختلفة حيث أن السلوك المسؤول هو النجاح المستدام.

وعلى هذا الأساس يتم قبول الفرضية أن الالتزام بمواصفة المسؤولية الاجتماعية يمثل دافعية وأداة مساعدة لتبني المؤسسات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

جدول رقم (07): إدراك وتبني المؤسسات الاقتصادية لمسؤولياتها الاجتماعية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	المسؤولية الاجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلى تحديد	4,29	,473	85.8	,5958	,000
2	هناك زيادة في ممارسة الأنشطة الاجتماعية من طرف المؤسسة	2,63	,453	52.6	-4,018	,062
3	تهتم المؤسسة بتحقيق الأهداف الاجتماعية جنبا إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية	1,40	,507	28.0	,5455-	,071
4	اهتمام المؤسسة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية نابع من ثقافتها	2,89	,490	57.8	-1,276	,000
5	هناك إشارة صريحة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن رسالتها	1,49	,416	29.8	-7,667	,422
6	تبني المسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية	4,51	,583	90.2	,6678	,000
7	تنظر المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية على أنها واجب يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية	1,43	,482	28.6	,2897-	,061
8	المسؤولية الوحيدة للمؤسسة هي إنتاج سلع وخدمات بهدف تحقيق الربح وبهذه الطريقة تساهم في رفاهية المجتمع	4,69	,355	93.8	18,824	,023
9	تعتبر ممارسة المسؤولية الاجتماعية جهود عشوائية تفتقر إلى التخطيط والتنظيم وتحديد الأهداف	4,91	,284	98.2	9,873	,000
10	تدعم آليات اتخاذ القرارات في المستويات المختلفة داخل المؤسسة تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية	2,46	,453	49.2	-6,354	,055
جميع الفقرات		073,	0,4496	61.4	5.359	0.02

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تفريغ بيانات الاستمارة

نتائج الدراسة:

- لقد أكدت دراستنا نتائج الدراسات السابقة حيث أن المواصفات التي تهتم بها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هي تلك الموجهة لتحسين الأداء الإنتاجي بشكل رئيسي، في حين يقل الاهتمام بالمواصفات المتعلقة بالأداء البيئي، بينما يعد من النادر الاهتمام بالمواصفات و المعايير الدولية التي تهتم بالأداء الاجتماعي، في حين أن العمل المستدام للمؤسسات لا يعني فقط تقديم المنتجات والخدمات التي ترضي العملاء دون المساس بالبيئة، ولكن أيضا يعني العمل بطريقة مسئولة اجتماعيا.

- المؤسسات عينة الدراسة تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتعتبره جزء من ثقافتها، وذلك يعطي مؤشرا إيجابيا نحو إدراك المسؤولية الاجتماعية في العديد من المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، وبالتالي قدرة ودافعية أكبر نحو تبني مواصفة المسؤولية الاجتماعية.
- يوجد نوع من الحياد والتردد تجاه وجوب تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث أنها تمارس فقط اختياريا وعدم وجود تطبيق كامل للمفهوم باستثناء بعض الممارسات.
- ممارسة المسؤولية الاجتماعية تتم من خلال جهود عشوائية تفتقر إلى التخطيط والتنظيم وتحديد الأهداف وهذا ما يستدعي إلى ضرورة تبني مواصفة المسؤولية الاجتماعية ISO26000 لمساعدة المؤسسات على تطوير نظام المسؤولية الاجتماعية. وهو ما يأكد الدور الذي تلعبه المواصفة كأداة مساعدة على نشر المفاهيم والممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية، كما تدفع هذه الممارسات أن تكون أداة لتحقيق التنمية المستدامة حيث تضع التنمية كمكون أصيل لها من خلال البرامج التنموية المختلفة حيث أن السلوك المسؤول هو النجاح المستدام.

الاقتراحات

- دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن الإستراتيجية العامة للمؤسسة بإعادة صياغة أهدافها بطريقة تجعل المسؤولية الاجتماعية هدفا حقيقيا يجب بلوغه؛
- إن ممارسات المسؤولية الاجتماعية هي جهود عشوائية تفتقر إلى التخطيط والتنظيم وتحديد الأهداف، وهنا يبرز دور الاتصال الفعال وتظافر جهود المؤسسات الاقتصادية مع كافة الأطراف ذات العلاقة من الدولة والجهات التشريعية والمنظمات المهنية والمحاسبية والجامعات لتوجيهها نحو أهداف اجتماعية وبيئية واضحة ومساعدتها في تنفيذ استراتيجياتها في هذا الخصوص؛
- تنظيم منتديات ومؤتمرات دولية تجمع الفاعلين المحليين والعالميين في مجال المسؤولية الاجتماعية وتسمح باحتكاك المؤسسات الاقتصادية مع الخبراء والأساتذة وأصحاب المبادرات النموذجية والناجحة؛
- تنشيط دور الجهات الرقابية والإشرافية للوزارات ذات العلاقة مثل وزارة الطاقة والمناجم، وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وزارة الموارد المائية، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لمتابعة الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات الاقتصادية والجمعيات المختصة في هذا المجال والكشف عن أي تجاوزات لمسؤوليات المؤسسات الاجتماعية والبيئية؛
- أن تقوم الهيئات الرسمية الحكومية بوضع مؤشر للمسؤولية الاجتماعية يكون بمثابة مرجع للمؤسسات يضمن الاستفادة من تجارب المؤسسات الرائدة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية ويقدم نهجا منظما للإدارة والقياس والإبلاغ عن التأثيرات الاجتماعية والإفصاح عنه أسوة بالدول المتقدمة؛
- تظافر الجهود من كافة الأطراف ذات العلاقة من المؤسسات والدولة ومهنة المحاسبة ممثلة بالجمعيات والمنظمات المهنية المحاسبية وذلك بإنشاء هيئة تسمى بالهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية تكون بمثابة منصة تبادل الخبرات وتنسيق الجهود وتعميم أفضل الممارسات في مجال إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية؛

- قيام الدولة بالانضمام إلى مبادرة الأمم المتحدة في المسؤولية الاجتماعية للشركات "التضامن العالمي" والشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية وإطلاق برنامج خاص بالمؤسسات الجزائرية؛
- لابد أن يقوم المعهد الجزائري للتقييس **IANOR** بتنظيم دورات تدريبية للمؤسسات والفاعلين والمهنيين حول المواصفة القياسية للمسؤولية الاجتماعية **ISO26000** على غرار ما قام به مع المواصفات القياسية الأخرى **ISO9001**، **ISO14001**، **ISO22000** وغيرها؛
- أن يقوم المعهد الجزائري للتقييس **IANOR** بالبحث عن سبل التعاون مع المنظمة الدولية للقياس والمواصفات **ISO** والشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية لإنشاء هيئة لقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية وعملية إعداد المواصفة القياسية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر خاصة وفي الدول النامية ومنها العربية عموما باعتبار أن لهم خصوصيات اجتماعية وبيئية متقاربة؛

خاتمة:

لقد ارتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمفهوم التنمية المستدامة وما رافقها من مفاهيم جديدة شكلت تحديات جديدة للمؤسسات الاقتصادية، حيث أصبحت تهتم بهذه المفاهيم وأصبحت معنية بها وبتطبيقها ونظرا لآثارها الواسعة وانعكاساتها البليغة المرتبطة بمدى قدرة المؤسسات على مجابهة منافسة المؤسسات العالمية مما جعل المؤسسات تعرف إقبالا كبيرا وإيجابيا لإدماج هذه المفاهيم ضمن اهتماماتها الإدارية حيث لم يعد هناك مجال للتأخير والتردد في تبنيها. لقد كانت هناك محاولات ومبادرات وبرامج سابقة حول المسؤولية الاجتماعية، ولكن التحدي الأكبر حول كيفية تحويل المبادئ إلى ممارسات وتطبيقها بفاعلية في حين أن معنى المسؤولية الاجتماعية نفسها قد يختلف من برنامج لآخر، كما كانت تلك المبادرات السابقة تركز على دور المؤسسات في المسؤولية الاجتماعية، لذلك دأبت المنظمة الدولية للتقييس ISO International Organisation Standard إلى فرض مجموعة من المقاييس البيئية والاجتماعية عن طريق إصدار المواصفة المواصفة ISO26000 من أجل إرساء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وتقديم إرشادات للمؤسسات بشتى أنواعها كآلية تسترشد بها لتبني مسؤوليتها الاجتماعية. المواصفة ISO26000 فهم عالمي للمسؤولية الاجتماعية وما يجب على المؤسسات القيام به للعمل بطريقة مسؤولة اجتماعيا وكخطوة التزام بمعايير الاستدامة حيث تدفع المواصفة الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية لأن تكون أداة لتحقيق التنمية المستدامة وتحافظ على البيئة والمجتمع وأصحاب المصلحة بل وتخدمها، وتضع التنمية كمكون أصيل لها فضلا عن نشر المفاهيم والممارسات الايجابية من خلال البرامج التنموية المختلفة.

الهوامش والمراجع المعتمدة

* ISO هي مجموعة من المواصفات القياسية الموحدة والتي تطبق على كافة المؤسسات الإنتاجية والخدمية، بحيث الحروف ISO تمثل اختصار المنظمة العالمية للتقييس International Organisation Standard والتي مقرها في جنيف بسويسرا، بدأ نشاط المنظمة سنة 1947 ويشارك في عضويتها 163 دولة، وهي مختصة في وضع وتطوير المواصفات القياسية والمعايير والاختبارات والشهادات المتعلقة بها من أجل تشجيع تجارة السلع والخدمات على المستوى العالمي المصدر: الإيزو على الموقع: www.iso. Org(2012).

[1] لمزيد من التفاصيل انظر الموقع: www. Sa-inti. Org.

[2] لمزيد من التفاصيل انظر الموقع: www. AccountAbility 21. nd.

[3] Guest Author, "ISO 26000 and the definition of social responsibility", March 14th, 2011, on the web site: http:/www.triple pundit. Com.

[4] محسن بن نايف، المسؤولية الاجتماعية ISO 26000، نشرة تعريفية، شركة تنمية المعارف على الموقع: www.KL -dev.com. Aout 2012.

[5] محسن بن نايف مرجع سابق، على الموقع:www.KL -dev.com. Aout 2012 .

[6] الإيزو، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية إيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية، ص2 على الموقع: www. ISO. Org.

[7] الإيزو، مرجع سابق، ص3.

[8] الإيزو، مرجع سابق، ص3.

[9] Burr Stewart, Draft ISO 26000 Standard for social responsability chair, IRBA viation sustainability sub committee AV30(1), January 12, 2010, p5.

[10] وهيبة مقدم، تحسين الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية... أو قطيعة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 23-24 أفريل 2012، ص ص8-9.

[11] ISO, Discovering ISO 26000, p3, on the web site: www. iso. org.

[12] الإيزو، مرجع سابق، ص9.

[13] الأمم المتحدة، اللجنة العالمية للأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، 1987.

[14] وهيبة مقدم، مرجع سابق ص4.

[15] عبود زرقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، شتاء 2009، ص:187.

[16] TEDJ هي شهادة الجودة الوطنية، يصدرها المعهد الجزائري للتقييس IANOR ، وقد بلغ عدد المؤسسات الحاصلة على هذه الشهادة إلى غاية جانفي 2013، 21 مؤسسة جزائرية، وهي تعتبر كمؤشر لاحترام معايير الجودة الجزائرية.للمزيد يمكن الرجوع إلى الموقع الالكتروني: http://www.ianor.dz